

واقع وأفاق الاقتصاد العالمي في ظل الأزمة المالية العالمية

أ.د/شعباني مجيد - جامعة بومرداس

د/شعباني زكريا - جامعة اسطنبول

الملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية لإبراز حالة الاقتصاد العالمي أثناء الأزمة المالية العالمية 2008 وبعدها من توقعات وصددمات مالية، عن طريق تقديم مفاهيم أولية للأزمة المالية العالمية التي هزت الاقتصاد العالمي، وشرح مختلف أسبابها ونتائجها التي أثرت سلبا على نمو الاقتصاد العالمي، ثم نتطرق إلى واقع الاقتصاد العالمي في ظلها وإلى الأفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي بعدها وتحديد إمكانيات التعافي وخلصنا إلى مجموعة من النتائج ونقترح عددا من التوصيات **الكلمات المفتاحية:** الأزمة المالية، تباطؤ الاقتصاد العالمي، الناتج المحلي.

Résumé

L'objectif de cette étude est de déterminer la situation de l'économie mondiale durant et après la crise financière internationale de 2008.

nous entameront notre étude par l'exposition des notions de la crise financière internationale et l'explication de ses différentes causes, et effets qui ont influé négativement sur l'essor de l'économie mondiale.

ensuite nous concentrons notre étude sur les réalités de cette économie dans une conjoncture économique internationale instable et l'avenir de l'économie mondiale à la fin de notre étude nous sommes arrivés à plusieurs résultats et propositions.

Mots clés ; crise, crise financière, ralentissement de l'économie mondiale.

مقدمة:

يشهد العالم في الآونة الأخيرة عدة تغيرات ناتجة عن سيادة العولمة المالية والتي حررت الأسواق المالية تحريرا تام، أدى إلى تغيرات جذرية في الاقتصاد العالمي مع تنامي التكتلات الاقتصادية وتعاضم دور الشركات متعددة الجنسيات، ونتيجة لهذا التحرير ارتفعت حدة المنافسة في الأسواق المالية ونمو اقتصاديات بعض الدول وتدهور أخرى، ومن الاقتصاديات الأكثر تدهورا في الفترة الحالية هو الاقتصاد الأمريكي الذي عانى من عدة أزمات آخرها أزمة الرهن العقاري التي تطورت في أواخر 2007 للتحوّل إلى أزمات مالية عالمية أدت إلى تباطؤ مؤقت إلى مزمّن للاقتصاد العالمي، حيث ارتفعت فيه المخاطر غير المتوقعة وعدم توازن النمو العالمي نتيجة للركود السائد في الاقتصاد الأمريكي الذي أدى إلى عدة تقلبات في الاقتصاد العالمي.

من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

الإشكالية: هل يمكن للاقتصاد العالمي أن يتعافى في ظل وبعد الأزمة المالية العالمية؟
الأسئلة الفرعية: وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

— ما المقصود بالأزمة المالية العالمية وأسباب وقوعها؟

— ما واقع الاقتصاد العالمي في ظل الأزمة؟

— ما هي أفاق الاقتصاد العالمي في ظل الأزمة

الفرضيات: وكإجابة أولية عن الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

— تعتبر الأزمة تحول مفاجئ ناتج عن تدهور الأصول المالية امتدادا لأزمة الرهن العقاري.

— يعاني الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية العالمية من ركود كبير .

— من المتوقع عدم تعافى الاقتصاد العالمي نتيجة الدرع الكبير الذي سببته الأزمة المالية العالمية.

أهمية الدراسة:

— تستوحي أهمية البحث من خلال الأثر الذي أحدثته الأزمة المالية العالمية وتغير قرارات الأفراد والمؤسسات والدول من خلال متغيرات جديدة اقتصادية واجتماعية أدت إلى توجيه الاستثمارات لقطاعات أخرى.

— زيادة التزامات الدول المدنية نتيجة لعجز الدول الدائنة

- الحالة غير الجيدة للاقتصاد العالمي وقلة إمكانية التعافي
- تسليط الضوء على موضوع من أهم المواضيع الحالية

أهداف الدراسة:

- نهدف من خلال هذه الدراسة للمساهمة في توضيح الضرر الذي سببته الأزمة المالية العالمية، عن طريق مجموعة من النتائج التي تدل على اختبار الفرضيات
- نهدف كذلك إلى تقديم بعض المقترحات التي نراها مساهمة في إيجاد حلول لواقع وأفاق الاقتصاد العالمي

المنهج المعتمد: تم اعتماد المرح بين المنهجين الوصفي والتحليلي

تقسيمات الدراسة: قسم هذا البحث إلى ثلاث محاور أساسية

- المحور الأول: الأزمة المالية العالمية، المفهوم الأسباب، والتداعيات
- المحور الثاني: واقع الاقتصاد العالمي بعد الأزمة
- المحور الثالث: آفاق الاقتصاد العالمي بعد الأزمة

الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة:

1. دراسة نادية العقون¹: العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج: دراسة أزمة الرهن العقاري: تطرقت الباحثة إلى دور العولمة المالية التي تعد أحد فروع العولمة الاقتصادية في عمليات التحرر التي أدت إلى أزمة الرهن العقاري وركزت في دراستها على تحليل هذه الأزمة.
2. دراسة بهوري نبيل²: واقع أسواق الأوراق المالية العربية في ظل العولمة المالية ومتطلبات تفعيلها: قام بسرد مختلف الأزمات المالية وأسقط نتائجها على العالم العربي.
3. دراسة نسيمه حاج موسى³: الأزمات المالية الدولية وأثرها على الأسواق المالية العربية: قامت بسرد مختلف الأزمات المالية وركزت على الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على الأسواق المالية العربية.
4. نزهان محمد سهو⁴: الأزمة المالية العالمية الراهنة، المفهوم، الأسباب، التداعيات: ركز في دراسته على الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وعن تأثيراتها على الاقتصاد العالمي.

5. توفيق محمد محسن الطيراوي: واقع الأزمات والبدائل المقترحة لإدارتها من وجهة نظر قادة المؤسسات الأمنية والمدنية الفلسطينية: ركزت الإدارة على مختلف الأزمات وفي عدة مجالات ولم تركز على المالية منها وكيفية معالجة هذه الأزمات

مساهمة الدراسة: ساهمت هذه الدراسة في الربط بين الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على واقع الاقتصاد العالمي ومستقبل الاقتصاد العالمي في ظل هذه الأزمة.

أولاً: الأزمة المالية العالمية: المفهوم، الأسباب والتداعيات:

1. مفهوم الأزمة المالية العالمية:

تتعدد التعاريف والآراء فيما يخص الأزمة المالية إلا أننا اختصرنا أهمها فيما يلي: تعتبر الأزمات المالية عموماً عبارة عن " توليدات مختلفة من المشاكل النقدية، المصرفية، والمديونية"⁶ أو تعرف كذلك أنها اضطراب حاد ومفاجئ في التوازنات المالية والاقتصادية متبوعاً بانهيار بعض المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى قطاعات أخرى⁷ وتعرف أيضاً بأنها انهيار النظام المالي كاملاً مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية منها مع انكماش كبير للنشاط الاقتصادي الكلي⁸ وتعرف كذلك بأنها " انهيار غير مبرمج في سوق الأسهم أو عملة دولة ما، أو سوق عقاري، أو مؤسسات مالية، لتعم باقي الاقتصاد. يحدث هذا الانهيار المفاجئ نتيجة للفقاعات"⁹

2. أسباب الأزمة المالية العالمية: تتمثل في

أ. **معدل الفائدة:** كان معدل الفائدة منخفضاً في حدود 2% مع إمكانية التغير إلى أعلى حيث تغير هذا المعدل من 1% إلى 2% ثم 5% سنة 2004 و8% سنة 2006 وهذا أدى إلى انفجار أزمة الرهن العقاري في أوت 2007. والتي تعد من الأسباب الأساسية التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية.

لكن اعتبرت الأزمة في هذه الفترة بأزمة سيولة، أي نقص حاد في السيولة النقدية وعدم ثقة العملاء في البنوك ثم تطورت هذه الأزمة إلى أزمة نقدية نتيجة التغير الكبير في أسعار الفائدة الدولية، أدى إلى أزمة ثقة بين كبريات البنوك فتحوّلت الأزمة إلى أزمة نقدية.

ب. **هيكلة الاقتصاد الأمريكي:** كان الاقتصاد الأمريكي سنة 1929 يعاني من سوء توزيع الدخل حيث نسبة كبيرة من السكان يملكون نسبة قليلة من الناتج المحلي الخام، والنسبة القليلة

تملك نسبة أعلى من الناتج المحلي الخام وبالتالي يعتبر محرك الاقتصاد في هذه الفترة ضعيفا نتيجة لقلّة الاستهلاك وبالتالي ركود الاقتصاد، فتكرر نفس المشهد سنة 2007 وبنسبة أعلى، أي أن الركود الاقتصادي فاق أزمة 1929 وبالتالي عجز تام من طرف نسبة كبيرة من السكان تراكم العجز.

ج. أسباب الأزمة العالمية من منظور المحاسبة المالية:¹⁰

حسب رأينا فإن غياب التأهيل الدولي في المحاسبة والتحليل المالي، وعدم وجود نظام محاسبي مالي فعال يمكن من خلاله التنبؤ بخطر الإفلاس أدى إلى الأزمة، وهذا يطرح مشكل قدرة المعلومات المحاسبية الحالية في التنبؤ بخطر الإفلاس؟

➤ دور أهمية مبدأ الحيطة والحذر في التقارير المالية: العديد من المهتمين بالأزمة المالية العالمية أغفلوا ذكر علاقة المحاسبة والتحليل المالي في الأزمة، بحيث يمكن القول أن مبدأ الحيطة والحذر يعتبر من أهم مبادئ المعايير المحاسبية لتأثيره المباشر على إعداد التقارير المالية.

بحيث أن عملية الوصول للشفافية والإفصاح التي تسعى هيئة الأسواق المالية لإلزام الشركات لتطبيقها لن تتحقق في ظل تجاهل معايير محاسبية مهمة كمبدأ الحيطة والحذر، لذلك يجب العمل على ضرورة الابتعاد عن سياسة البيع والشراء، مؤكداً على ضرورة الاعتماد على التحليل الأساسي الذي يعتمد على حقائق تاريخية ومستقبلية لكل شركة لاعتماده على القوائم المالية.

➤ التحليل المالي وأهميته في التنبؤ بالأحداث: من خلال التحليل المالي الحديث يمكن التأكيد على أهمية انتقاء عدد محدود من النسب المالية التي تتميز بخاصيتين هما القدرة التنبؤية وقدرة النسبة على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في العديد من النسب المحاسبية الأخرى، بحيث يمكن الاستعاضة بنسبة معينة عند تقييم مجال معين بدلا من استخدام عدة نسب لتحقيق الغرض نفسه.

في ظل الأزمة المالية يجب السعي إلى بناء نموذج كمي تنبؤي يتوافق مع مقومات سوق الأوراق المالية ويتلافى من خلاله لبعض أوجه القصور التي شابت بناء على النماذج العلمية المماثلة والواردة بالفكر المحاسبي المعاصر خاصة التحليل المالي الحديث.

هذا النموذج يجب أن يعتمد على تحليل القوائم المالية من خلال عدد من النسب المالية لبناء هذا النموذج حيث تتضمن بعض النسب المالية يمكن عند دراستها الإحاطة بمدى تعرض الشركات المساهمة عموما المقيدة بالبورصة للأزمات المالية، وأهم النسب ما يلي:

— نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية، وانخفاض هذه النسبة يقترن ويدل على وجود أزمة مالية،

— نسبة حقوق الملكية إلى رأس المال المدفوع، زيادة هذه النسبة يفصح عن وجود أزمة مالية،
— نسبة الربح من العمليات الأخرى إلى صافي الربح الكلي وترداد هذه النسبة في أوقات الأزمات المالية.

بينت الأزمة أن ارتفاع مديونية المؤسسات يؤدي إلى تأخير إعلان المؤسسة عن معلومتها المالية لحاجتها لوقت أطول للتأكد من هذه المديونية قبل الإفصاح عن المعلومات المالية. إلا أن قلة درجة التحفظ المحاسبي في المؤسسات بين أنه لا يوجد علاقة بين حجم المؤسسة والتحفظ المحاسبي، بحيث نجد أن المؤسسات الكبيرة أقل تحفظا من المؤسسات الصغيرة.

من خلا نتائج الأزمة المالية يتبين أن قطاع البنوك يعتبر أقل تحفظا مقارنة بالقطاعات الأخرى في السوق العالمي. بحيث أن النتائج دلت على أن حجم المديونية لا يؤثر في درجة التحفظ المحاسبي بوجه عام، وعلى الرغم من ذلك فإن اختلاف إشارة معامل المديونية يدل على أن المؤسسات ذات المديونية العالية أقل تحفظا من المؤسسات ذات المديونية المنخفضة، حيث من المفروض أن المؤسسات المسعرة في هيئة السوق المالية تكون أكثر تحفظا.

ومنه يجب العمل على ضرورة تشجيع الدراسات العلمية المتعلقة بالتأهيل الدولي في المحاسبة والتحليل المالي لرفع مستوى الوعي لدى المستثمرين والمشرعين بضرورة تحسين معايير الإفصاح السائدة، كما يجب العمل على ضرورة التعاون الوثيق بين هيئة السوق المالية والهيئة المهنية للمحاسبة لرفع مستوى الإفصاح، وتحسين جودة التقارير المالية مع الأخذ بعين الاعتبار القطاعات المختلفة.

خلال الأزمة لم يؤخذ في الحسبان الدور الذي يلعبه التحليل المالي في الاستقرار والسلامة المصرفية باستخدام المؤشرات المالية، حيث تمثلت المشكلة في أن كثيرا من المؤسسات المالية تعرضت لأزمات مالية وعدم استقرار، أدى في بعضها للتصفية، مما يثير تساؤل هل استخدام

المعايير النموذجية للمؤشرات المالية للبنوك يفيد في معرفة الموقف المالي الحالي، والتنبؤ بالأزمات التي يمكن أن تحدث مستقبلا، وإيجاد الحلول المناسبة لها؟

لذلك يجب الاهتمام بالدور الذي تلعبه المؤشرات المالية في التنبؤ بالأزمات المالية، والكشف المبكر عن مخاطر العسر المالي للبنوك، لاتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، وذلك بإيجاد نموذج يفيد في التنبؤ بالأزمات المالية. مما يعني أن البنك يمكن معرفة تعرضه لفشل مالي أزمة سيولة قبل حدوثها، واتخاذ الإجراءات اللازمة للوصول للاستقرار المالي.

لأن التحليل المالي يفيد بالتنبؤ للبنك الذي يواجه أزمة في السيولة، وانخفاض في الربحية، والتي لم تعكسها القوائم المالية المنشورة خلال الأزمة.

➤ **التحليل المحاسبي:** من خلال نتائج الأزمة المالية الراهنة يمكن القول أنه ولضمان بيع السندات للمستثمرين الراغبين في عائد مريح وكبير يقوم البنك الاستثماري بشراء سندات خزانة مقابل سندات الفئة الأولى والثانية والتأمين عليها وبعد تهيئة سندات الفئة الأولى والثانية على أنها جيدة، تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإعطائها تصنيفا جيدا فيسهل بيعها. وتقدر فائدة صغيرة على السندات الممتازة وفائدة أكبر قليلا على السندات العادية وفائدة عالية جدا على السندات مقابل الديون المعدومة وإن كانت كل الديون في الواقع في حكم المعدومة، لكنها الحيل المحاسبية الاستثمارية التي تسعى الحكومات الآن لضبطها بتشديد وإحكام الرقابة عليها.

ويتم البيع في أسواق آسيا والخليج، أو لمجلس محلي لمدينة صغيرة، وفي الأغلب تباع سندات الفئة الأولى لسوق استثمار تعاوني وما شابه وتبقى سندات الفئة الرديئة فيشترها مثلا كبار الموظفين في ألمانيا وبريطانيا وغيرها الذين يريدون استثمار أموالهم هم أو معارفهم ويحصلون على فوائد هائلة عليها، ومع انكشاف كل تلك الحيل جاء انهيار أسعار العقارات في أمريكا، وبعدها بقية دول العالم مثل اسبانيا وايرلندا.

د. التوريق:

يعتبر السبب الرئيسي من تحول الأزمة من أزمة نقدية إلى أزمة مالية عالمية، حيث انتقلت الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أخرى عند قيام البنوك العقارية المتخصصة بالرهن العقاري باللجوء إلى التوريق وهو تحويل القروض إلى أوراق مالية تباع في البورصة بأسعار مغرية والتي تعبر عن حالة ابتكار مالي متقدم وهي آلية لشراء الديون الرهنية من طرف

مؤسسات متخصصة بشراء هذه الديون الرهنية سواء كانت متواضعة أو عالية الخطورة والاحتفاظ بها لديها مقابل إصدار أوراق مالية بدلها ذات قيمة صغيرة تقوم ببيعها في السوق الرهنية. حيث تقوم البنوك والمؤسسات المالية الباحثة عن قروض الاستثمار بشرائها، وهكذا قام العديد من البنوك الدولية خاصة الأوروبية منها بشراء هذه الأوراق الجديدة دون علمها بحقيقة الديون التي أصدرت بدلها، ومع انفجار أزمة الرهن العقاري في أوت 2007 بالولايات المتحدة الأمريكية، عرفت هذه البنوك حقيقة أن هذه الأوراق المالية مشكوك فيها، ومن بدأت تكتشف تدريجيا حجم القروض الرهنية عالية الخطورة، والتي أثرت في قيمة هذه الأوراق، فزاد الشك العالمي بين مختلف البنوك والمؤسسات المالية العالمية، ومنه زيادة حجم الخسائر في عدة دول، وانتشرت عبر الأسواق المالية في مختلف بلدان العالم.

3. تداعيات الأزمة المالية العالمية: أدت إلى ما يلي:

- ركود حاد في اقتصاديات القوية حيث ساد الكساد الاقتصادي فيها وشهدت انخفاض العديد من العملات الأوروبية التي كانت مستقرة في وقت مضى كالجنيه الإسترليني.
- انخفاض في أسعار المواد الأولية لقلّة إمكانية الصناعة.
- تدهور الأمن الغذائي وارتفاع تكلفة الغذاء في الدول النامية
- انهيار تام للأسواق المالية العالمية وانخفاض أسهم مؤسسات كبرى.
- امتداد الأزمة إلى الدول الأوروبية التي دخلت في مرحلة خطيرة جدا كالليونان.
- ارتفاع عدد البنوك المفلسة
- زيادة حدة البطالة، وارتفاع معدلات التضخم النقدي.

ثانيا: واقع الاقتصاد العالمي في ظل الأزمة المالية العالمية

يختلف تحديد مفهوم الاقتصاد العالمي إلا أنه يعبر عن التغيرات التي تحدث في اقتصاديات دول العالم متأثرة بالمتغيرات الجديدة والاقتصاد العالمي مر بعدة مراحل إلى وصل إلى المرحلة الحالية والمعتمدة على ما يلي¹¹:

1- زيادة واستمرار التوسع:

رغم حدوث بعض السلبيات التي جعلت معدل نمو الاقتصاد العالمي يصل في 2011 إلى 4,3% وهو المتوقع في أبريل 2011 من التقرير المفصل لأفاق الاقتصاد العالمي نتيجة لتوفر مجموعة من العوامل غير المتوقعة ومن هذه العوامل ما يلي:

- الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على اقتصاديات الدول القوية
- تعرض الاقتصاد البياني لأكبر أزمة نتيجة الزلزال المدمر وما أسفر عنه من نتائج منها انقطاع كبير للعرض البياني في الأسواق
- معدل النمو المسجل في الولايات المتحدة الأمريكية الضعيف جدا من سنة 2011 ومن أسبابه:

○ ارتفاع أسعار المواد الأولية

○ قلة العرض

○ زيادة معدلات النمو المفاجئة في منطقة البور والاقتصاديات الصاعدة

○ تسجيل تفاوت كبير بين المناطق

2- ارتفاع معدلات التضخم:

ارتفع معدل التضخم في الربع الأخير من سنة 2011 من 3,5% إلى 4% في الربع الأول من سنة 2012 ويعود السبب الرئيسي لذلك هو الارتفاع المتزايد للمواد الأولية الذي فاق التوقعات لكن يختلف معدل التضخم من حيث الزيادة بين الدول.

3- زيادة التقلب المالي:

أصبحت الأوضاع المالية العالمية أكثر تقلبا منذ نهاية شهر ماي الماضي بعد تحسنها في النصف الأول من سنة 2011 ويعكس هذه المخاوف المخاطر السيادية المرتبطة بالتطورات في بلدان اليورو المشهقة (اليونان، اسبانيا، ايرلندا، البرتغال) وما تشهده الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا من تراجع كبير في النشاط الاقتصادي وضعف مستمر في قطاع السكن مع تزايد خروقات التأمين في هذا المجال نظرا للمخاطر الكبيرة الناتجة عن مبادلات مخاطر التأمين السيادي في بعض اقتصاديات منطقة اليورو وتراجع أسعار الأسهم العالمية، وانخفاض العائد على السندات طويلة الأجل، مع تسجيل سرعة غير كافية لتحقيق الاستقرار في النمو العالمي نتيجة لعدم الاستقرار المالي وبطئه في معالجة حلل النظام المالي وخاصة في منطقة اليورو وكذلك المخاطر المصاحبة لعودة الرفع المالي في مختلف قطاعات السوق.

أما بالنسبة للاقتصاديات الصاعدة والنامية لا تزال البيئة المالية تسير به إلى حد كبير وإن تباينت باختلاف الدول وكذلك التدفقات الرأسمالية الداخلة والمتقلبة، وهذا بسبب المخاوف من ارتفاع التطورات دون المتوقعة في الاقتصاد العالمي، وتشمل بعض الدول نموا سريعا في

الائتمان تدفعه أوضاع التسيير على مستوى الاقتصاد الكلي والتدفقات الرأسمالية القوية ومن ناحية أخرى تباطؤ النمو الائتماني في اقتصاديات أخرى مع الاستمرار في تشديد السياسة النقدية ورغم أن العملات تعرضت لتقلبات حادة إلا أن أسعار الصرف الحقيقية لم تتحرك بنفس القيمة الفعلية.

ثالثاً: آفاق الاقتصاد العالمي في ظل الأزمة المالية العالمية

رغم ما سجله الاقتصاد العالمي من تقلبات إلا أنه يمكن أن نتوقع ما يلي:¹²

1) توقع استقرار أسعار المواد الأولية :

تعرضت أسواق السلع الأولية لتقلبات كبيرة منذ أواخر أبريل 2011 فقد انخفضت أسعار السلع في ماي من نفس السنة بعد ارتفاعها الكبير في أبريل من نفس السنة ويرجع هذا للأسباب التالية:

- إغلاق مراكز المشتقات التجارية مع زيادة التقلبات المالية
- ارتفاع حاد في سعر البترول وصل في أواخر أبريل إلى 120 دولار للبرميل مع انخفاضه في شهر ماي وتوقع خبراء صندوق النقد الدولي.
- استقرار عند مستوى 100 دولار للبرميل في سنة 2012 مع تسجيل استقرار في أسعار الغذاء بداية من الربع الأخير من 2011 بعد التقلبات الكبيرة في أسعاره قبل سنة 2011 لكن هذا لم يحدث إلى غاية 2014، سجلت زيادة مسحوق الحليب في الأسواق العالمية بنسبة 400%

2) توقع تباطؤ النمو العالمي مؤقتاً:

سجل النمو العالمي انخفاض في الربع الأخير من سنة 2011 ثم انتعش مؤقتاً بداية الربع الثاني من سنة 2012 مع انخفاض لسنة 2013، ثم سجل تراجع آخر سنة 2014، وبالتالي تغيير التوقعات لسنة 2015، بتخفيض معدل نمو الاقتصاد العالمي بنسب مئوية عن التوقعات السابقة، لكن هذا النمو يبقى غير متوازن بين الدول¹³

مع زيادة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي في الاقتصاديات المتقدمة التي تواجه مشاكل مالية وتعاني ميزانياتها العمومية من العجز

- توقع تراجع في قطاع الصناعات التحويلية وخاصة في الاقتصاديات المتطورة وهذا ناتج عن انخفاض الاستهلاك

– توقع زيادة النمو في الاقتصاديات الصاعدة، سنة 2015
 – توقع زيادة انقطاع العرض العالمي في بعض المنتجات نتيجة للتقلبات المناخية
 – بلغ النمو في الاقتصاديات المتقدمة حوالي 2,5% في المتوسط خلال الفترة من 2011-2012 وهو أقل مما كان محقق قبل أبريل 2011 والذي سجل سنة 2010 حوالي 13% وأكثر الدول تضررا من انخفاض معدل النمو هي اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، مع زيادة في النمو في بعض اقتصاديات منطقة اليورو، مع بداية تعافي الاقتصاد الياباني أواخر 2012 مع توقع زيادة تراجع النمو في الولايات المتحدة الأمريكية نهاية 2014.

– من المتوقع أن يبلغ النمو في الاقتصاديات الصاعدة والنامية حوالي 6,5% ما بين (2014-2015) مقارنة ب 7,5% سنة 2010 مع إمكانية ارتفاع معدل النمو في دول أوروبا الصاعدة مع تراجع في سنة 2012 إلا أن معدل النمو في دول إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط يبقى غامضا نظرا للاضطرابات السياسية السائدة في هذه الدول¹⁴

(3) زيادة مخاطر التطور دون المتوقعة:

يميل ميزان المخاطر باتجاه التطورات دون المتوقعة بمؤشر سلبي للاقتصاد العالمي
 – أكثر من المتوقع في أبريل 2015 وهذا بسبب زيادة احتمال انتقال التداعيات المترتبة عن تدهور شقه الشرقي في دول منطقة الأورو الهشة
 – زيادة مخاوف السوق مع إمكانية تعرض التعافي الاقتصادي إلى نكسات جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية مع إمكانية انتقالها إلى كل دول العالم مما يؤدي إلى نقص الثقة وقدرات التمويل في الاقتصاد العالمي ويمكن تبين هذا كله وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 01: عرض عام لواقع الاقتصاد العالمي¹⁶

2012	2011	2010	2009	نمو الناتج العالمي
4,5%	4,3%	5,1%	0,5%	
2,6	2,2	3	- 3,4	الاقتصاديات المتقدمة
2,7	2,5	2,9	- 2,6	الولايات المتحدة الأمريكية
1,7	2	1,8	- 4,1	منطقة اليورو
2	3,2	3,5	- 4,7	ألمانيا
1,9	2,1	1,4	- 2,6	فرنسا
1,3	1	1,3	- 5,2	إيطاليا
1,6	0,8	- 0,1	- 3,7	إسبانيا
2,9	- 0,7	4	- 6,3	اليابان
2,3	1,5	1,3	- 4,9	بريطانيا
2,6	2,9	3,2	- 2,8	كندا
3,8	4	5,8	- 1,1	اقتصاديات متقدمة أخرى
4,5	5,1	8,4	- 0,7	اقتصاديات آسيا الصناعية الحديثة
6,4	6,6	7,4	2,8	الاقتصاديات الصناعية والنامية
3,2	5,3	4,5	- 3,6	أوروبا الوسطى والشرقية
4,7	5,1	4,6	- 6,4	اتحاد الدول المستقلة
5,1	5,6	6	- 3	اتحاد الدولة المستقلة ما عدا روسيا
4,5	4,8	4	- 7,8	روسيا
8,4	8,4	9,6	7,2	دول آسيا النامية
9,5	9,6	10,3	9,2	الصين
7,8	8,2	10,4	6,8	الهند
5,7	5,4	6,9	1,7	مجموعة آسيا
4,1	4,6	6,1	- 1,7	أمريكا اللاتينية والكاريبي
3,6	4,1	7,5	- 0,6	البرازيل
4	4,7	5,5	- 2,1	المكسيك
4,4	4,2	4,4	2,5	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
5,9	5,5	5,1	2,8	إفريقيا الجنوبية

المصدر: أحمد مندور: مقدمة في الاقتصاد الدولي: الدار الجامعية للنشر، مصر 2009

من الجدول نستنتج ما يلي: النمو العالمي في سنة 2009 في مجمله كان سالبا نظرا لتداعيات أزمة الرهن العقاري 2007 في الولايات المتحدة - تسجيل انتعاش في كل اقتصاديات الدول سنة 2010، تباطؤ في النمو بين سنة 2011-2012 ناتج عن التقلبات المذكورة سابقا¹⁶

الخلاصة:

تميز الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة بداية من 2009 إلى غاية 2013 نمو متباطئ ومن المتوقع أن يتباطأ هذا النمو سنة 2014 و 2015 نتيجة لمجموعة من العوامل:

– المخاوف من تحديات منطقة اليورو الهشة.
– صعوبة تعافي اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والوصول إلى تأمين زيادة نمو الاقتصاد العالمي وخلق فرص العمل في المدى المتوسط إجراء ما يلزم من تصحيحات قوية في الاقتصاد العالمي عن طريق الضبط المتوازن لأوضاع المالية العامة ومعالجة خلل القطاع المالي وإصلاحه في اقتصاديات الدول المتقدمة والتعجيل بتشديد السياسة الاقتصادية الكلية واستعادة توازن الطلب في اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية.

وبعد الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

– أدت الأزمة المالية العالمية إلى كساد اقتصادي كبير وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية
– يعاني الاقتصاد العالمي من عدم التعافي نتيجة عدم الاستقرار الذي يشهده الاقتصاد العالمي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

– زيادة توقع نمو الاقتصاديات الكبرى، دون التوقعات السابقة، مع تسجيل تفاوت في مؤشرات الاقتصاد الأوربي، وتوقع ارتفاع معدلات البطالة، ومعدلات التضخم في دول الاتحاد الأوربي، مع تحسن في نمو الاقتصاد الآسيوي، وتراجع طفيف في نمو الاقتصاد الصيني بصفته أسرع الاقتصاديات نمواً، وتسجيل تباطؤ في اقتصاديات دول أمريكا الشمالية والجنوبية الأخرى، وتوقع تباطؤ في نمو الاقتصاد الروسي خاصة مع أزمة أوكرانيا 17 خلال سنتي 2015/2014

– توقع ارتفاع مديونية الدول الغنية خلال سنتي 2017/2016

– من خلال ماسبق نستنتج أن نمواً لاقتصاد العالمي يبقى في غير التوقعات السابقة، فشهد الاقتصاد العالمي نمواً متباطئاً في الاقتصاديات الكبرى، ودون توقعات صندوق النقد الدولي، التي كانت توحى بتعافي الاقتصاد العالمي في غضون أربع سنوات كأقصى تقدير اي في حدود نهاية 2016

ومن التوصيات التي نقدمها: تدخل الحكومات في القطاعات الاقتصادية الحساسة، لإعادة التوازن للاقتصاد العالمي.

قائمة الهوامش والمراجع

- 1) نادية العقون: العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج: دراسة أزمة الجزائر الرهن العقاري: أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم. جامعة باتنة 2013/2012
- 2) بهوري نبيل: واقع أسواق الأوراق المالية العربية في ظل العولمة المالية ومتطلبات تفعيلها: مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير جامعة المدينة، الجزائر 2012/2010
- 3) نسيمه حاج موسى: الأزمات المالية الدولية وأثارها على الأسواق المالية العربية: مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير جامعة بومرداس. الجزائر 2007/2006
- 4) نزهان محمد سهو: الأزمة المالية العالمية الراهنة: المفهوم، الأسباب، التداعيات: مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 83 العراق 2010
- 5) توفيق محمد محسن الطيراوي: واقع الأزمات والبدائل المقترحة لإدارتها من وجهة نظر قادة المؤسسات الأمنية والمدنية الفلسطينية: مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير: جامعة النجاح التطبيقية، فلسطين 2008/2007
- 6) نادية العقون: مرجع سبق ذكره ص 03
- 7) كورثل فريد، كمال رزاق، الأزمة المالية، مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية: المؤتمر العلمي الثالث حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول- التحديات والأفاق المستقبلية جامعة الإسراء الخاصة وكلية بغداد للعلوم الاقتصادية 28-29 أفريل 2009 ص 3.
- 8) البدوي عبد الحافظ: إدارة الأسواق المالية، نظرة معاصرة دار الفكر العربي، القاهرة 1999 ص 39
- 9) دنيا أرنولد: عبد الأمير شمس الدين: تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع بيروت 1992، ص، ص 11، 12.
- 10) شنوف شعيب: الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن جامعة بسكرة 2010

- 11) تقرير صندوق النقد الدولي: مستجدات وأفاق الاقتصاد العالمي البرازيل 11 أبريل 2011
- 12) مصطفى عبد الله الكفري: عولمة الاقتصاد: منشورات اتحاد الكتاب دمشق 2011 ص30
- 13) زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي: دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر طبعة 2009 ص 60
- 14) زينب حسين عوض الله: العلاقات الاقتصادية الدولية: دار الفتح للنشر الإسكندرية، مصر 2010 ص22.
- 15) تقرير صندوق النقد الدولي: مستجدات وأفاق الاقتصاد العالمي واشنطن 17 جوان 2011
- 16) أحمد مندور: مقدمة في الاقتصاد الدولي: الدار الجامعية للنشر، مصر 2009.
- 17) تقارير صندوق النقد الدولي لسنوات 2013/2012/2011 عن نمو الاقتصاد العالمي